الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.35

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة **٣٥**

الجمعة، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل المضي في عملنا، أود أن أُبلغ الأعضاء بأنه منذ نشر الوثيقة A/ES-10/438، سددت أفغانستان المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تأخذ علما على النحو الواجب بتلك المعلومة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ستُدرج تلك المعلومة في الوثيقة A/ES-10/438/Add.1، التي ستصدر في وقت لاحق.

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مشروع القرار (A/ES-10/L.21)

السيد نسينغيمانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية) يشرفني أن أُدلي بالبيان التالي نيابة عن المجموعة الأفريقية. واسمحوا لي في البدء أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المعنية بالأعمال الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة. وتثمن المجموعة الأفريقية الأولوية القصوى التي أوليتموها لهذه المسألة وللمعاناة المستمرة للشعب الفلسطيني.

لقد دخل الصراع الدائر في قطاع غزة يومه الحادي والعشرين، وهو صراع راح ضحيته ١ ٠٠٠ قتيل ونتج عنه أكثر من ٤ ٠٠٠ جريح، وما زلنا دون بارقة أمل في التهدئة. وقد تدهور الوضع الإنساني في قطاع غزة – الذي كان في الأصل هشا – تدهورا حادا منذ أن بدأت إسرائيل هجومها العسكري الذي يتحمل عواقبه المدنيون الأبرياء أكثر من غيرهم، لا سيما النساء والأطفال. وتدين المجموعة الأفريقية بشدة الخسائر في الأرواح على الجانبين وتدعو إلى وقف فوري للقتال.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

09-21194 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وتلاحظ المجموعة الأفريقية بمزيد من الأسف أنه لم يتحقق سوى تقدم طفيف في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) منذ صدوره قبل ثمانية أيام. وتحث المجموعة الأفريقية الجمعية العامة على كفالة تنفيذ قرار المجلس ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، والذي يدعو في جملة أحكام هامة أخرى إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل، وإلى وصول المساعدة الإنسانية، بما فيها الغذاء والوقود والعلاج الطبي، إلى قطاع غزة وتوزيعها فيه دون عراقيل أو شروط مسبقة أخرى.

إننا نحث إسرائيل على الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ووقف هجومها الكاسح على السكان المدنيين في قطاع غزة واحترام أحكام القانون الإنساني الدولي، وذلك برفع الحصار ووضع حد للتدمير الأرعن للحياة والممتلكات. كذلك ندعو الطرفين إلى وقف كل العمليات العسكرية والسعي إلى تحقيق سلام دائم، مع الاستفادة من الجهود الدبلوماسية الراهنة، بما فيها المبادرة المصرية.

وترحب المجموعة الأفريقية بالجهود التي يبذلها حاليا الأمين العام وأعضاء آخرون في المجتمع الدولي هبّوا للمساهمة في تحقيق تسوية دائمة للصراع الحالي. وتشيد المجموعة الأفريقية على وجه الخصوص بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وكل المنظمات الأخرى العاملة بنشاط، وفي ظل أصعب الظروف، على تخفيف محنة المواطنين في غزة. إنه فرض على المجتمع الدولي أن يظل منكبا بنشاط على الحالة في قطاع غزة.

في الختام، أؤكد من جديد أن الاتحاد الأفريقي سيواصل مساندة جميع المبادرات الهادفة إلى تحقيق تسوية تقوم على مبدأ قيام دولتين لشعبين. لقد امتد القتال طويلا وآن الأوان لوضع حد لمعاناة البشر.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالتعبير عن تأييد المملكة المتحدة للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجمهورية التشيكية نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وترحب المملكة المتحدة باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، هو القرار الذي صاغه وتبناه وفد بلادي الأسبوع الماضي. إن ذلك القرار واضح أيما وضوح في دعوته إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، يحظى بالاحترام الكامل. وهذا يتطلب أن توقف حماس فورا إطلاق الصواريخ وأن تضع إسرائيل حدا لعملياتها العسكرية. إننا نتطلع إلى تنفيذ الطرفين لتلك التدابير.

ونرحب بالجهود المصرية المبذولة حاليا لتحقيق وقف إطلاق النار هذا على الأرض. ذلك أن كل يوم يمر دون وقف لإطلاق النار سيروح ضحيته مزيد من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وسيشهد استمرار التهديد للمدنيين الإسرائيليين من الهجمات الصاروخية. ولا يمكن أن نتحمل أسبوعا آخر من هذا الصراع المأساوي؛ فلا بد من وقف فوري لإطلاق النار.

وسيكون التحدي الحقيقي كفالة استمرار وقف إطلاق النار، وهو تحد يتطلب من الطرفين ومن المجتمع الدولي التصدي له. مطلوب اتخاذ تدابير عملية لتحسين الوضع الأمني وإيقاف تهريب الأسلحة ومكوناتها إلى غزة بطرق غير مشروعة. وبموازاة ذلك، لا بد من إعادة فتح المعابر الحدودية إلى غزة للسماح بحركة الأفراد والبضائع. ونرحب بالتقدم الذي يبدو أنه يتم إحرازه في هذا الاتجاه.

لكن الوضع الإنساني في غزة لا يزال بالغ السوء. ولا تزال الأمم المتحدة تبذل جهودا جبّارة هناك تحت أقسى الظروف. إننا نحيي العمل البطولي الذي يقوم به موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في

الشرق الأدنى، خاصة في ذلك الوضع الحرج الذي وضعتهم فيه الأنشطة العسكرية لحماس والدمار الناجم عن القصف الإسرائيلي. ونحن ندين القصف الإسرائيلي الذي تعرّض له مقر الأمم المتحدة في غزة بالأمس.

لقد وفّرت المملكة المتحدة مبلغ ١٠ ملايين دولار إضافية للمساهمة في تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. وسنواصل تقديم الدعم للأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى التي تملك من البُنى التحتية والخبرة ما يؤهلها لقيادة عمليات الاستجابة الإنسانية. ومع ذلك، فإن تحقيق وقف إطلاق النار بصورة دائمة وفتح المعابر الحدودية يظلان شرطين لازمين لتحقيق تقدم مستدام في هذا المجال.

وفي الوقت الذي لا نرغب فيه أن نضع حدودا لحرية النقاش في هذه القاعة وفي الجمعية العامة، فإننا منخرطون في مفاوضات سعيا إلى إعداد مشروع قرار يؤمل أن يصدر عن الجمعية العامة بأكبر قدر من التأييد من أعضائها بمختلف اتجاهاتهم. بيد أننا مع ذلك ملزمون بالتنويه بالقيود التي تفرضها المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق باتخاذ الجمعية العامة إجراءات بشأن مسائل يمارس بشأنها مجلس الأمن مهامه.

ومن الواضح أن عمل مجلس الأمن المتعلق بالحالة في غزة مستمر. إذ أعقب إصدار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) قبل أسبوع المزيد من المناقشات في المجلس. وقد قدم لنا الأمين العام إحاطة إعلامية قبل زيارته الحالية للمنطقة وأتيح لنا أن نعطيه توصياتنا في ذلك الحين.

وقد عقد المجلس جلسة أخرى يوم أمس للاستماع إلى إحاطة إعلامية أخرى عن الحالة بعد الهجوم على مرافق الأمم المتحدة، وبعد ذلك تحدث رئيس المجلس إلى الصحافة بالنيابة عن مجلس الأمن. يُبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره وهو على استعداد للنظر في اتخاذ أية إجراءات أخرى ضرورية في ضوء استنتاجات الأمين العام عند عودته. ولا يمكن أن يكون هناك أي مجال للشك في أن مجلس الأمن يواصل أداء مهامه.

فوق كل شيء، ينبغي أن نحرص على أن تتصرف الجمعية العامة على نحو يدعم أحكام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، والذي يوفر الإطار الصحيح والمتفق عليه لعملنا الجماعي. ومرة أخرى أدعو جميع الأطراف إلى تنفيذ ذلك القرار على وجه الاستعجال.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نعرب عن شكرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية والتي تتطلب اهتماما عاجلا منا جميعا. وتشاطر اليابان في القلق البالغ إزاء الوضع القائم في قطاع غزة وجواره. إننا نأسف على الخسائر الفادحة في الأرواح، والتي بلغت الآن أكثر من ١ ٠٠٠ شخص، من بينهم ٣٠٠ طفل و ٧٠ امرأة، حسب تقارير السيد جون هولمز.

كما ورد في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، فإننا ندين كل أعمال العنف والأعمال العدائية الموجهة ضد المدنيين وكل الأعمال الإرهابية. وبوصفنا من أقوى المؤيدين لأنشطة وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل الشعب الفلسطيني، فإننا نعتقد أن ما حدث لمرافق الأونروا يوم أمس لا يمكن قبوله.

لقد لحق دمار هائل بالهياكل الأساسية العامة، مما يترك تأثيرا سلبيا على هذا الوضع المزري. ومن شأن ذلك أن تكون له آثار بعيدة المدى على السكان. إننا ندعو إلى وقف إطلاق النار. ولكي يكون وقف إطلاق النار فعالا، يجب أن يكون فوريا ودائما وأن يُحترم بشكل كامل.

وفي هذا الصدد، نحن نؤيد بالكامل قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي حظي بأكبر دعم سياسي ممكن في الأسبوع الماضي. وتؤيد اليابان بالكامل العناصر الواردة في القرار وستتعاون مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي لتنفيذها. وبوصف اليابان عضوا في مجلس الأمن فإنها ستعمل بالتعاون مع جميع الأعضاء الآخرين في المجلس لضمان بقاء هذه المسألة قيد أدق استعراض ممكن وفي مقدمة الأولويات، ليس حتى تحقيق وقف إطلاق النار فحسب بل وأيضا حتى يتحقق السلام الفعلي في المنطقة.

إننا نشيد بالمبادرات الدبلوماسية الكثيرة، لا سيما تلك التي تقوم بها مصر. وقد أعرب وزير الخارجية الياباني هيروفومي ناكاسوني للسيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية مصر، عن تقدير اليابان للجهود الدبلوماسية الجارية لتحقيق وقف إطلاق النار. كما أننا نقدم تأييدنا التام للأمين العام الموجود حاليا في المنطقة، وفي الوقت الذي نتكلم فيه الآن نجد أنه يعمل بدون كلل بالنيابة عنا جميعا لوضع حد للعنف. ونحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام عن رحلته عقب عودته منها. ويقوم حاليا السفير تاتسو أريما، المبعوث الخاص للحكومة اليابانية في الشرق الأوسط، بعقد لقاءات مع القيادات السياسية لمصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، وذلك لحث جميع الأطراف على تحقيق وقف فوري لإطلاق النار. ويحدونا خالص الأمل في أن تؤتي تلك الجهود الدبلوماسية ثمارها في أقرب وقت ممكن.

إن اليابان تتعاطف بشدة مع المدنيين الأبرياء الذين يعانون في غزة. والسكان هناك يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية الفورية. وقد أعلنت اليابان عن إرسال مساعدات إنسانية طارئة بقيمة ١٠ ملايين دولار، وسيُقدم منها مبلغ ثلاثة ملايين دولار فورا من خلال الأونروا.

ينبغي أن يُسمح لكل المساعدات الإنسانية والاقتصادية اللازمة أن تمر من المعابر بدون عوائق. ويتعين أن يعاد فتح المعابر المؤدية إلى غزة تحت مراقبة شرعية لكي يتسنى وصول الإمدادات الضرورية إلى السكان المحتاجين وتقديم المعالجة الطبية للجرحى.

ونرى أنه من الأهمية بمكان أن يأتي حل المشكلة من الأطراف المعنية ذاتها، وبدعم منا جميعا، سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي، وليس بطريقة معكوسة. وتواصل اليابان من جانبها أداء دور بناء لمساعدة الأطراف في جهودها لتحقيق السلام.

وختاما، أود أن أكرر تأكيد التزام اليابان بالمبادئ الواردة في قراري مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). فلا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا من خلال الالتزام الثابت بالاعتراف المتبادل، والتخلص من العنف والتحريض والإرهاب، وحل الدولتين، والبناء على الاتفاقات والالتزامات السابقة. ويحدونا خالص الأمل في أن توضع العملية السياسية مرة أخرى على المسار الصحيح بغية تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): يشهد قطاع غزة على مدى ثلاثة أسابيع حملة دموية مسعورة نتيجة لعملية انتقامية واسعة النطاق أطلقتها الدولة القائمة بالاحتلال، مستخدمة فيها القوة غير المتكافئة والعشوائية. وتتسبب هذه العملية في عواقب وخيمة على السكان المدنيين الذين جرى استهدافهم بشكل متعمد. وتعي بنن جيدا معاناة الضحايا لهذه الأزمة غير المسبوقة.

إن حق الشعوب في تقرير مصيرها هو حق غير قابل للتصرف. وينطبق ذلك على حق كل دولة في ممارسة الدفاع المشروع عن النفس من خلال الامتثال الصارم للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي وحقوق الإنسان. والحالة

الراهنة في غزة تتناقض تماما مع تلك الأحكام ومع المبادئ الإنسانية الأساسية. إن الإحصاءات غنية عن البيان، فهناك ما يناهز ١ ٠٠٠ قتيل و ٥ ٠٠٠ جريح خلال هذا الوقت القصير. ولا يمكن لأي قضية أن تبرر أو أن تجعل مقبولا مثل هذه الخسائر والهجمات غير المحتملة التي تُشن على مرافق الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، واللجوء إلى الاستخدام الواضح لأسلحة يحظرها المجتمع الدولي ضد المدنيين العزل الواقعين تحت حصار المتطرفين من كل جانب. إن بنن تدين بأشد العبارات جميع تلك الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

وتحث بنن بقوة جميع البلدان التي تملك التأثير على الحالة في الشرق الأوسط أن تفعل كل ما تستطيع في إطار القانون لوقف العنف ضد الشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، تدعو بنن إلى الامتثال الصارم لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وهي تدعو إلى وقف فوري وثابت لإطلاق النار يتم احترامه تماما، وإلى انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة، وتوفير وتوزيع المساعدات الإنسانية بدون أية معوقات في كل أنحاء غزة.

وفي أعقاب هذه الأزمة الخطيرة، يقع على عاتق المجتمع الدولي الواجب الأساسي بأن يضمن إرساء الأساس للسلام الدائم في المنطقة لكي لا يتكرر هذا الوضع على الإطلاق. وفي حال عدم تعاون الأطراف، ينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم جميع الوسائل الموضوعة تحت تصرفه لكي يقوم أخيرا بإنهاء هذا الصراع غير المتكافئ. لقد طال أمد هذا الصراع أكثر مما ينبغي ووصل إلى منعطف يشكل تهديدا لشعب يقع واجب حمايته على المجتمع الدولي.

وأخيرا، تدعم بنن الجهود الجارية لإيجاد حل دبلوماسي للأزمة، لا سيما المبادرة الفرنسية المصرية وأهداف زيارة الأمين العام إلى المنطقة. ونحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على أن تواصل المفاوضات دون كلل لكفالة أن يسود الحوار والحلول التوفيقية.

إن عناصر التسوية النهائية للقضية الفلسطينية معروفة لنا جميعا. ويجب أن يلبّي الحل التطلعات المشروعة لجميع الأطراف المعنية – الإسرائيليين والفلسطينيين. فكل طرف له حق مشروع في الحياة في دولته الخاصة به.

وترى بنن أنه ينبغي تنفيذ ما تقرر في مؤتمر أنابوليس لتحقيق رؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود يتم تحديدها نتيجة محادثات مباشرة بين الأطراف ومعترف بها ومضمونة دوليا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد وولف (جامايكا)

وندعو الفصائل الفلسطينية إلى العمل للتغلب على خلافاتها واستعادة جبهة واحدة تحت السلطة الفلسطينية المشروعة، لأن الانقسام يضعف القضية الفلسطينية ككل، مما يجعل إمكانية تسوية الصراع عن طريق التفاوض أبعد احتمالا.

ونحث جميع الأطراف المنخرطة بطريقة أو بأخرى على ألا تدخر وسعا لاستئناف عملية السلام ومواصلتها وتحقيق المصالحة بين شعبي إسرائيل وفلسطين. وينبغي أن تكون الأولوية وضع حد لسفك الدماء وتهيئة الظروف لإزالة جميع مصادر التوتر في الشرق الأوسط. وكلنا يدرك الأثر المزعزع لحالة الشعب الفلسطيني على العلاقات الدولية في المنطقة.

ويتعين على مجلس الأمن أن يتعامل مع هذه الحالة بطريقة فعالة وصارمة باستعمال جميع التدابير المتاحة له لكفالة تنفيذ قراراته بشكل فعال. وعلينا أن نضع حدا لدوامة العنف وأن نمنح السلام فرصة.

ويؤيد وفدي مشروع القرار الذي سيعتمد في ختام هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

السيد ولد الحضرمي (موريتانيا): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أتقدم إليكم بالشكر على دعوتكم لعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، والمخصصة للممارسات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة الوضع الراهن في قطاع غزة. ونشكر كذلك السيد بان كي - مون الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده الحثيثة التي تصب هي الأخرى في الموضوع نفسه.

كما أود هنا أن أضم صوتي إلى البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من المملكة المغربية باسم المجموعة العربية وأوغندا باسم المجموعة الإسلامية، وكوبا باسم حركة عدم الانحياز، ورواندا باسم المجموعة الأفريقية.

ولا يسعني في مستهل بياني هذا، إلا أن أعبّر عن مشاعر الألم والقلق العميق التي تنتابنا في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، شعبا وقيادة، بسبب ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق من غارات وحشية خلفت إلى هذه الساعة خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. إن الحرب المستمرة، التي تقوم بها إسرائيل في قطاع غزة برا وبحرا وجوا قد تجاوزت كل الحدود، رغم نداءات كل شعوب العالم ومنظمات حقوق الإنسان وهيئات الإغاثة الدولية من أجل وقفها. وإلى هذه الساعة، للأسف، لم تحظ تلك النداءات بآذان صاغية من إسرائيل. ولا شك أن هذه الحرب ستعطي، للأسف، دفعة لثقافة العنف المشوبة بروح الانتقام في عالم يجنح أهله للسلم ويؤازرونه.

ويأتي انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة في وقت يتواصل العدوان الإسرائيلي البشع على قطاع غزة منذ ثلاثة أسابيع. وقد خلف إلى الآن ما يزيد على ألف قتيل وكذلك آلاف الجرحى، من بينهم نساء وأطفال. إن الوضع الإنساني في قطاع غزة كارثي بكل المقاييس. فالشعب أعزل ومحاصر في حيز ضيق، والمعابر مغلقة تحت آلة عسكرية آثمة.

إن هذا الشعب لهو حقا في أمس الحاجة اليوم، قبل الغد، إلى شرعية دولية تحميه، وتوفر له عيشا كريما في أمن وأمان ضد ما يتعرض له من عنف بشع، لم تسلم منه المساجد ولا المدارس ولا حتى مقار الأمم المتحدة، التي تعرضت هي الأخرى، بدورها، لقصف عنيف استهدف، بشكل خاص، مستودعات الغذاء والدواء التابعة لها. وقد شب فيها حريق إثر القصف المدمّر والمستمر للقوات الإسرائيلية، وهي الأماكن التي من المفترض أن تحظى بحصانة دولية، الأمر الذي ستترتب عليه نتائج سلبية.

وعلى المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، والحالة هذه، أن يتحرك فورا لإيقاف هذا التزيف الدموي الجاري في قطاع غزة. ولن يتأتى ذلك إلا بالتطبيق الحرفي لقرار مجلس الأمن من ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي ينص على الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار، وكذلك الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة، وفتح المعابر، وإيصال كل المساعدات الإنسانية، بما فيها الغذاء والوقود والعلاج الطبي لسكان غزة. وعليه، فإننا نرجو من الجمعية العامة العمل الفوري على تطبيق هذا القرار الصادر من الجهة المعنية في منظمتنا بالسلم والأمن الدوليين، مطالبين، في الوقت نفسه، مباشرة فور وقف إطلاق النار، بعقد اجتماع طارئ للدول المانحة بغية إعادة إعمار قطاع غزة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن موريتانيا، انطلاقا من حرصها على القيام بواجبها المنوط بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تدعو، من على هذا المنبر، المجتمع الدولي إلى العمل من أجل حماية الشعب

الفلسطيني، واحترام الحقوق الوطنية والإنسانية لهذا الشعب، الذي يعاني من انتهاك سافر لحقوقه منذ فترة زمنية طويلة تناهز عمر هذه المنظمة، فالحرب لا تُكسب شيئا وكما كنا نؤكد دائما، إن الحل ليس عسكريا، بل يجب أن يكون تفاوضيا.

ونرى أن أفضل طريق لتحقيق السلام، هو تنفيذ إسرائيل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واستجابتها للمبادرة العربية لتحقيق السلام، التي تقوم في أساسها على مبدأ الأرض مقابل السلام. وأيضا كل المبادرات الخيّرة التي تهدف، في مجملها، إلى تحقيق سلام عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، يضمن للشعب الفلسطيني قيام دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، تعيش بسلام وأمان جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

وأشير، أخيرا، إلى أن موريتانيا، رغم محدودية الوسائل، قدمت عونا لأشقائها في قطاع غزة، تمثل في حمولة ثماني شاحنات من مختلف أنواع الأغذية والدواء وحليب الأطفال، قصد التخفيف من المعاناة التي يعانيها أشقاؤنا في غزة.

السيد تيندريبيوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على موافقتكم على عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة التي تتيح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتكلم بشأن الأزمة الخطيرة التي تعصف بالشرق الأوسط منذ ثلاثة أسابيع وحتى الآن.

وتود بوركينا فاسو أن تؤكد من جديد على قلقها البالغ إزاء استمرار العنف في غزة، كما فعلت في مجلس الأمن منذ اندلاع هذه الأعمال القتالية. وفي تلك الحالات، تعرب بوركينا فاسو دائما عن إدانتها الشديدة لاستخدام القوة من كلا الجانبين، بما في ذلك الهجمات الإسرائيلية غير التناسبية والعشوائية. واليوم كان الثمن فادحا. غير أننا بينما نأسف للوفيات على الجانب الإسرائيلي، لا بد من التسليم بأن السكان المدنيين في غزة هم الذين يدفعون أبهظ ثمن في هذه الحرب.

ويود وفدي أن يقول إنه بغضّ النظر عن الدوافع وراء انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني بالمستويات التي نشهدها الآن، فهي غير مقبولة لأنه ليس لها ما يبررها. ولهذا السبب ندينها، خاصة لأن الكثيرين من الضحايا هم نساء وأطفال محتجزون كرهائن بفعل حالة ليسوا مسؤولين عنها.

وندين استهداف المدارس والمستشفيات ومكاتب وسائط الإعلام، وبالأمس فقط استهداف منشآت الأمم المتحدة التي تستخدم بمثابة ملاجئ مؤقتة للسكان المدنيين، في هذه الحالة من الفوضى العارمة. ولا يمكن بحال من الأحوال أن يكون ذلك في خدمة انتصار من أي نوع، ناهيك عن انتصار للسلام.

لهذه الأسباب جميعا نحث الطرفين على تحمل مسؤولياتهما كاملة، بما فيها الامتثال الكامل وغير المشروط للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

ومن الناحية الإنسانية والأخلاقية، لا يمكن لأحد أن يظل غير مبال سواء بالكارثة التي تقع في غزة، حيث بلغت الحالة الإنسانية بالفعل حدا مثيرا للفزع نتيجة للحصار، أو بهجمات الصواريخ على إسرائيل. ولهذا السبب صوتت بوركينا فاسو، بوصفها من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، مؤيدة للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)؛ وذلك لاقتناعنا بأن هذا القرار، رغم ما فيه من مواضع قصور ونقاط ضعف ورغم تأخره في الصدور، يتيح لمجلس الأمن أن ينضم إلى من يعربون عن مخاوفهم في جميع أنحاء العالم، منادين بالوقف

الفوري لإطلاق النار وإبداء استجابة إنسانية عاجلة ومناسبة. ولسوء الطابع ومن المؤسف للغاية أن الطرفين رفضا على الفور ذلك القرار ويواصلان قتالهما دون توقف.

وما زالت الحالة حرجة. ومن ثم ينبغي ألا يُدخر وسع في ضمان التنفيذ الفعال للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وفي هذا الصدد، نثني على جميع المبادرات الدبلوماسية الجارية لإنهاء العنف الراهن وإيجاد حل سياسي دائم وشامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ونؤيد تلك المبادرات. ونعرب عن امتناننا لمصر خاصة لجهودها الدائبة التي نرجو أن تثمر سريعا. كما يستحق الأمين العام منا الدعم غير المشروط. فقد دعا منذ بداية الأزمة لتحكيم العقل وتحمل المسؤولية من جانب كل من إسرائيل وحماس وإلى تضامن المجتمع الدولي مع السكان المدنيين.

ولكن التوصل إلى وقف لإطلاق النار شيء وضمان استمراره شيء آخر تماما. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تُدرس فكرة إنشاء آلية دولية لرصد وقف إطلاق النار والامتثال للأحكام الأخرى من قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) دراسة متأنية للغاية. علاوة على ذلك، يجب علينا بأسرع ما يمكن أن نعبئ جميع أصحاب النوايا الحسنة بهدف إعادة بناء غزة التي تعرضت للتخريب الشديد وإصلاحها اقتصاديا.

أما عن المستقبل، فقد دعمت بوركينا فاسو دائما الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ولا بد أن تؤدي جميع الجهود نحو ذلك الهدف، الذي لدينا اقتناع بأنه سيضمن حلا عادلا ودائما وشاملا للصراع.

السيد بارك إن – كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يساور جمهورية كوريا قلق عميق بسبب استمرار العنف والخسائر في الأشخاص ومعاناة المدنيين في غزة وما حولها. ويأسف وفدي للأعمال القتالية الجارية ويود أن يعرب عن صادق تعازيه لأسر الضحايا.

ومن دواعي قلقنا العميق تلك الخسارة في أرواح المدنيين التي أصيبت بها مدرسة الأمم المتحدة بجباليا. ومما يفزعنا بشدة بنوع خاص قصف مجمع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الكائن بغزة، مما أدى لخسائر كثيرة ودمر جانبا كبيرا من المعونة. ونضم صوتنا إلى الأمين العام في الإعراب عن شعورنا بالصدمة والغضب.

ويرى وفدي أن يبذل المجتمع الدولي قصارى وسعه للمساعدة على ضمان وقف أعمال العنف الجارية. ومرة أخرى، أهيب بجميع أطراف الصراع أن تنفذ وقف إطلاق النار وأن تؤمّن بصفة خاصة وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين في غزة دون عائق.

وتعرب جمهورية كوريا عن تأييدها الكامل للجهود الدولية المبذولة لوضع حد لهذه الحالة المأساوية. وفي هذا الصدد، أرحب باتخاذ مجلس الأمن في ٨ كانون الثاني/يناير القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار الفوري والدائم في غزة وإلى احترامه. ويهيب وفدي بجميع الأطراف أن تنفذ هذا القرار، فتتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار، وتسمح بمرور المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين، وتوقف تهريب الأسلحة والذخائر إلى الإقليم.

ويؤيد وفدي الجهود الدبلوماسية المستمرة التي تبذلها مصر وفرنسا وغيرهما للوصول بالجانبين إلى الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار، والعمل من أجل المصالحة، واستئناف مبادرات السلام الإقليمية. ويعرب وفدي عن عميق امتنانه للأمين العام على جهوده التي تساعد على إنهاء الصراع ومعالجة الحالة الإنسانية الخطيرة في الميدان. وأشجع جميع الأطراف على مضاعفة جهودها المبذولة لكي تؤدي

زيارة الأمين العام الحالية إلى الشرق الأوسط إلى وقف لإطلاق النار ومفاوضات مجدية.

إن السكان في غزة يحتاجون إلى معونة إنسانية فورية. ولا بد من توصيل الأغذية واللوازم الطبية والوقود إلى غزة. وإدراكا من جمهورية كوريا لمدى إلحاح الحالة الإنسانية، فقد قدمت مساعدة إنسانية طارئة لشعب غزة.

وتساور جمهورية كوريا مخاوف خطيرة إزاء الآثار السلبية التي تنطوي عليها الجولة الحالية من القتال بالنسبة لاحتمالات السلام والاستقرار على الأجل الطويل في المنطقة. ويرى وفدي أنه لن يحظى بقبول جميع الأطراف سوى حل سياسي يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض. ويجب أن يؤدي هذا الحل إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقادرة على البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

وقد كانت جمهورية كوريا من المؤيدين بإصرار وباستمرار لعملية السلام في الشرق الأوسط. ويرى وفدي أن عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين ذات أهمية بالغة للسلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم بأسره. وننضم إلى سائر المجتمع الدولي في دعوة جميع الأطراف إلى طرح خلافاتها على مائدة التفاوض من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع، والعمل على ضمان سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

السيد سولر توريوس (بنما) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي في البداية أن يعرب عن تأييده لقراركم، يا سيدي الرئيس، باستئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة.

ويجب أن يركز المجتمع الدولي على هذه الحالة المستمرة في التدهور يوما بعد يوم. فالحالة على أرض الواقع في غزة خطيرة وتقتضي من هذا المنتدى أن يتصرف ويصدر توصيات بهذا الخصوص. وفي المناسبات السابقة، أعربت بنما عن قلقها الشديد فيما يتعلق بحالة شعب غزة. وأدانت عدم احترام وقف إطلاق النار وناشدت إسرائيل وحماس أن تتوقفا عن القتال فورا ودون شروط، وأن تتخذا الخطوات الضرورية لتجنب حدوث خسائر بين صفوف المدنيين، وأن تسمحا بإيصال المساعدة الطبية والإنسانية دون عائق.

وقد أدانت بنما أيضا بقوة الهجمات التي تشنها حماس على المدنيين الإسرائيليين واعترفت بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. غير أن بنما أكدت أيضا أن ذلك الحق ليس بلا قيد ولا شرط. فالقوة يجب أن تستخدم وفقا لمبدأي التناسب والضرورة. ولا يبرر إطلاق الصواريخ المتفرقة على المدنيين، مهما كان خطيرا، هذا التدمير الجاري للهياكل الأساسية أو هذا القتل لأعداد لا تحصى من المدنيين الفلسطينيين. ويفرض ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي حدودا على حق الدفاع عن النفس، ولا يمكن لإسرائيل أن تتجاهل الحدود أو تفرض السيادة أو تنتهك قواعد القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن نداء الأمين العام بإجراء تحقيق مستقل في الامتثال للقانون الإنساني الدولي في غزة خلال الصراع الحالي قد جاء حقا في حينه.

وتعرب بنما عن تقديرها للجهود التي تبذلها مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية، وبخاصة مصر وجامعة الدول العربية وغيرهما في أوروبا وأمريكا اللاتينية، لإيجاد حل للأزمة. ولا يمكن أن يفتح الطريق إلى تهيئة الحد الأدنى من الأوضاع المقبولة لشعب غزة إلا وقف إطلاق النار. ولا يمكن أن يؤدي إلى حل دائم لهذه المشكلة سوى الشروع في مفاوضات سياسية فيما بين الفصائل الفلسطينية وبين إسرائيل والسلطة الفلسطينية التي يمكنها التكلم باسم جميع الفلسطينيين.

وبالرغم من الجهود الكثيرة التي ما برحت تبذل، فإن مجلس الأمن الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن

صون السلام والأمن الدوليين لا يفي تماما بالتزاماته. فقد اتخذ المجلس مؤخرا القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ولكنه لم ينفذ بعد. ويدرك الجميع أن بعض أعضاء المجلس المؤيدين لطرف من طرفي الصراع أو الطرف الآخر يفعلون ذلك بلا قيد ولا شرط ولا يولون الاهتمام الواجب للأنشطة أو القرارات التي يجري اتخاذها على وجه التحديد. ونتيجة لذلك، يبدو أنه لا توجد إرادة أو قدرة داخل المجلس على تعزيز تفاهم ييسر الحل السياسي. وبالنظر إلى ذلك العجز من جانب المجلس، تظهر مبادرات السلام وتختفي دون أن يكون لها أي أثر معين.

وتدعو بنما المجلس وأعضاءه إلى الاضطلاع بالمسؤولية التي ينيطها بهم الميثاق من أجل بذل جهد حقيقي لفهم أسباب الصراع، وفوق كل شيء آثاره على المستوى الدولي، والدعوة إلى حلول تؤدي للسلام وتنفيذ تلك الحلول.

السيد ميتشيل (غرينادا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الجماعة الكاريبية.

تود الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن تغتنم هذه الفرصة أولا لشكركم يا سيدي الرئيس، على استئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة. ونرحب بهذه الفرصة لعرض آرائنا، في إطار العضوية الواسعة للأمم المتحدة، بشأن الحالة الأليمة في غزة. ويسعدنا أن التاريخ لن يسجل للجمعية العامة أنها صمتت بينما تتصاعد المعاناة البشرية في غزة في الوقت الذي تقاعس فيه الآخرون عن اتخاذ إجراء فعال.

ونوجه الاهتمام إلى البيان الصادر عن وزراء خارجية الجماعة الكاريبية، الذي صدر في ٩ كانون الثاني/يناير وتم تعميمه على الدول الأعضاء.

ونحن في الجماعة الكاريبية نعرب عن قلقنا العميق إزاء الهجمات التي تشن على غزة وعلى جنوب إسرائيل، ونأسف بنفس القدر لما يصحبها من خسائر في الأرواح، بما فيها أرواح غير المحاربين، ولا سيما النساء والأطفال الأبرياء. ونأسف أيضا للتدمير الواسع النطاق للممتلكات والهياكل الأساسية الضرورية، وعلى الأخص لمنازل الأشخاص.

وتدين الجماعة الكاريبية في غير لبس الهجمات المتعمدة على موظفي الأمم المتحدة وقوافلها ومنشآتها. ونضم صوتنا إلى الأمين العام في شجب هذه الهجمات المتكررة، التي تبدو متعمدة، بأشد العبارات.

وتؤكد الجماعة الكاريبية مجددا الدعوة التي وجهها المجتمع الدولي بالوقف الفوري والدائم لإطلاق النار ومراعاته الكاملة، كما جاء في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونعرب عن جزعنا البالغ للتجاهل الصارخ لهذا الطلب المشروع من جانب المجتمع الدولي. ولا ينبغي أن تتغاضى الأمم المتحدة عن ارتكاب أي دولة من دولها الأعضاء هذا السلوك المروّع، الذي يستخف برغبات المنظمة دون أن تترتب عليه أي عواقب. ولهذا السبب، يا سيدي الرئيس، تؤيد الجماعة الكاريبية دعوتكم المحددة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار والوصول الفوري للمساعدات الإنسانية. ونتصور أن الجمعية العامة ستبدأ، بمجرد تحقيق الامتثال بشأن هذين الإجراءين، في الوفاء بالتزامها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتعزيز السلام وإنهاء معاناة البشر.

لقد شهدنا طوال هذا الصراع ازدراء كاملا لكرامة البشر ولحرمة حياتهم، وقتلا وتشويها أرعن للمدنيين الأبرياء، خاصة النساء والأطفال. والواقع أن إخضاع الشعب الفلسطيني بأسره للعقاب الجماعي أمر لا يمكننا قبوله.

ونؤيد جميع الجهود الجاري اتخاذها من قِبل الأمين العام والجامعة العربية والدول والمنظمات الدولية الأخرى. ولا شك في أن السلام شيء يتمناه بشدة شعب منطقة الشرق الأوسط الشجاع رغم طول معاناته. ومن ثم تحث الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية جميع الأطراف والجهات صاحبة المصلحة بقوة على ألا تدخر وسعا لإعادة عملية السلام إلى مسارها السليم. ونهيب بالطرفين أن يعتمدا ويتقيدا بمعايير ذات جدوى من شأنها حل جميع المسائل المعلقة. وليحدد جدول زمني واضح للتوصل إلى سلام دائم بين الطرفين، بما فيه فائدة جميع المعنيين في نهاية المطاف.

ويجب إنهاء الحصار الاقتصادي والإنساني المفروض على شعب غزة على الفور واتخاذ التدابير للسماح بتدفق لوازم الإغاثة والعاملين في الحقل الإنساني وغير ذلك من أشكال المعونة الإنسانية للسكان المدنيين دون عائق. وتدعو الجماعة الكاريبية إلى المراعاة الصارمة لمبادئ القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف. وينبغي بذل كل جهد للمحافظة على سلامتها. ونهيب بالطرفين أن يحترما تماما التزامهما في هذا الصدد.

ويجب عدم تعريض الحياة الاقتصادية لشعب غزة للخطر. ويجب ألا تتعرض أبدا للتهديد الأنشطة اليومية الداعمة لحياة الشعب الفلسطيني، التي تكفل الرفاه والبقاء البشري الأساسي، لأن ذلك يشكل انتهاكا لمبدأي الحق في الحياة والحق في الكرامة وهما من مبادئ حقوق الإنسان الأساسية.

ومن منطلق حماية حقوق الإنسان للشعوب تود الجماعة الكاريبية أن ترى سبل الوصول متاحة غير مقيدة أمام وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرهما من المنظمات الإنسانية لتمكينها من الاضطلاع بعملها الإنساني المشروع الذي توجد حاجة ماسة إليه للتخفيف من محنة السكان في غزة. ولا يقل عن ذلك أهمية ضمان حق شعب غزة وسكان جنوب إسرائيل في الأمان والحماية.

وأخيرا، إذ نتمسك بالدبلوماسية لغةً لتسوية المنازعات، نحن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية نقف على أهبة الاستعداد لأداء دورنا في إيجاد حل عادل ودائم للمسعى الدولي من أجل السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين، وفي الشرق الأوسط الأوسع نطاقا. ولا نعتقد أن هناك حلا عسكريا للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني؛ ولذا، نطلب من جميع الأطراف العودة إلى طاولة التفاوض. وفي الواقع، ينبغي لجميع الأطراف أن تولد زخما جديدا. ويجب أن يبدأ تحقيق السلام في المنطقة بالوقف الفوري لجميع الأعمال القتالية في الصراع الجاري، وبإسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا.

ونشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على قيادتكم القوية والمثالية وتعاطفكم وثباتكم الذي أظهرتموه خلال هذه الأزمة الإنسانية المأساوية. ويتجلى هذا في شجاعتكم، وأنتم تبحثون، من خلال هذا الحوار، عن حلول فورية ومجدية.

السيد طواهري (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكركم، السيد الرئيس، على الدعوة إلى استئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. ولم نفاجأ بهذا العمل لأننا نعرف التزامكم بالقضايا العادلة والدفاع عن الضعفاء ضد الجبابرة الأقوياء، والدفاع عن القانون ضد الفوضى، والدفاع عن العدالة ضد الظلم. ويؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها ممثلو المغرب بالنيابة عن المجموعة العربية، وكوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وأوغندا

بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، ورواندا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

وإخلاصا من جزر القمر لموقفها، تؤيد القضية الفلسطينية في كفاحها العادل والمشروع. وسأختصر لأن كل ما يجب أن يقال سبق وأن قيل. أما ما يجب عمله بخصوص الحالة في غزة فلم يجر بعد كل ما يلزم.

ولذلك، نتساءل إلى متى سيقبل المجتمع الدولي بما لا يمكن قبوله، ويعفو عما لا يمكن العفو عنه، ويبرر ما لا يمكن تبريره ويجد الذرائع لهذا الرعب الهائل ويقف متفرجا على مذبحة الأبرياء: مذابح الرضع والأطفال والنساء، نعم، إن ثلث ضحايا هذه المذبحة أطفال. إلى متى سيقف المجتمع الدولي عاجزا، لا حول له ولا قوة ضد الرعب اليومي للمذبحة التي يقع السكان المدنيون ضحيتها؟ كيف يمكن لواحد من أقوى الجيوش في العالم أن يتباهى بعظمة قوته عندما يواجه شعبا مدنيا أعزل؟ إلى متى سيقف المجتمع الدولي متفرجا لا حول له ولا قوة في وجه قصف أكثر الأماكن حيادية وقدسية، بما فيها المستشفيات والمدارس ومباني الأمم المتحدة وأماكن العبادة؟ إلى متى سنقبل باستخدام آلة حرب وحشية ومفرطة واستعمال قنابل الفسفور ضد المدنيين الذين يشكلون أغلبية الضحايا؟ إلى متى سيظل ضميرنا يتعذب ونحن نشاهد انتهاك إسرائيل اليومي لاتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب؟ إلى متى سنقبل بازدراء بلد بشكل مستمر لقرارات المجتمع الدولي؟

نعتقد أن السيل بلغ الزبى. ووصل الرعب إلى الأعماق. لذلك نطالب، نحن في جزر القمر بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وبوقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة، ورفع الحصار عن القطاع، الذي هو السبب الرئيسي للأزمة، وفتح نقاط العبور وإنشاء لجنة دولية للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي في غزة والقانون الإنساني الدولي. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده للإسهام في إعادة إعمار غزة على وجه السرعة.

في الختام، نشيد بالبلدان الملتزمة بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني الشهيد، ونشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام، وكذلك مصر، للتوصل إلى حل عادل لهذا الصراع الذي طال أمده.

السيدة بارفيانين (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد فنلندا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأنضم إلى زملائي في دعوتهم إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل من الطرفين. ومما يكتسي أهمية قصوى أن يتوقف إطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية وانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة، بما يفضي إلى فتح المعابر إلى غزة بشكل طبيعي وعودة حياة جميع المواطنين إلى طبيعتها. وينبغي تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) تنفيذا تاما من جميع جوانبه دون مزيد من التأخير.

وينبغي أن نضمن إيصال المساعدة الإنسانية إلى شعب غزة بسرعة وسلامة. ونود أن نكرر أن تسهيل العمليات الإنسانية واجب على جميع الأطراف بمقتضى القانون الإنساني الدولي. ولا يجوز التسامح مع معاناة المدنيين، ولا سيما الأطفال منهم. ولذلك، تدين فنلندا قصف إسرائيل لمقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة. لقد زاد ذلك من تفاقم الحالة الإنسانية للمدنيين المفجعة أصلا في غزة. وتقوم فنلندا حاليا بإعداد إسهامها للوكالة لمساعدة الأونروا في تأدية مهامها الحيوية.

وبعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار، ينبغي أن يكون هدفنا الإسراع في عملية السلام حسبما دعا إليه قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨). وفي هذا الصدد، يتسم تشجيع المصالحة بين الفلسطينيين بأهمية بالغة.

في الختام، لا يوجد حل عسكري للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وينبغي أن يستند الحل إلى العملية التي تقررت في أنابوليس وأن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية قابلة للبقاء تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. ونؤيد جميع الجهود المبذولة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في المنطقة.

السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الجمهورية التشيكية بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي.

لقد كانت حكومتي أول من طالب بوقف إطلاق نار فوري وعملي، من خلال البيانات العامة والنشاط الدبلوماسي والمواقف الواضحة التي أعربت عنها إيطاليا في مجلس الأمن خلال آخر أيام ولايتها بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن.

إن بلدي يشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة جدا في قطاع غزة. وهذا الارتفاع الهائل في عدد الضحايا المدنيين أمر غير مقبول. ويدفع السكان المدنيون الأبرياء ثمنا باهظا لسياسة التعصب والكراهية. ونؤكد أيضا على الحاجة، في كل الظروف، إلى ضمان احترام حرمة المدارس والمستشفيات ومباني الأمم المتحدة. وبالطريقة نفسها، نؤكد على أن الملاذات الآمنة للمدنيين يجب ألا تُستخدم أبدا لأغراض عسكرية.

ويعتبر استمرار مشاركة مجلس الأمن، لا سيما من خلال اعتماد القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، جانبا هاما وإيجابيا. وعلى جميع الأطراف أن تستجيب بسرعة لنداء المجلس بالتقيد بوقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل. لا يوجد حل عسكري للأزمة، ولا يمكن عكس مسار عملية السلام التي أقرها مؤتمر أنابوليس، على نحو ما أكد عليه قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨).

لقد ساهمت حكومتي فورا في المبادرات الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة في هذه الظروف الإنسانية المفجعة. وقد خصصت إيطاليا مساهمة طارئة بمبلغ ٣ ملايين يورو لوكالات الأمم المتحدة وللهلال الأحمر الفلسطيني. وقامت حكومتي أيضا بتنسيق المساعدة التي يقدمها المجتمع المدني والسلطات الإيطالية المحلية، وهكذا أمكن جمع مساعدات إضافية ستُرسل بسرعة إلى القطاع.

إن التزام مصر بالتوصل إلى حل ولا سيما الخطة التي اقترحها الرئيس مبارك، يجب دعمه بهمّة والتشجيع عليه. ولا بد أيضا من تشجيع الأطراف على المشاركة في حلول ابتكارية يمكن أن تؤدي بأسرع ما يمكن إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل.

وينبغي أن تستند الجهود الدولية المبذولة لإيجاد حل للأزمة واستئناف عملية المفاوضات إلى دور نشط للمجموعة الرباعية والتزام الاتحاد الأوروبي، ويجب الاستمرار فيها وتعزيزها أيضا على أساس مبادرة السلام العربية، التي توفر أساسا سليما وملائما لتحقيق التقدم. ونرحب بشكل خاص بزيارة الأمين العام للمنطقة وبجهوده لإنهاء الأعمال القتالية. كما أننا نرحب بانخراطه الشخصي المتواصل للتشجيع على التوصل إلى حل دائم لصراع الشرق الأوسط، بما في ذلك من خلال مشاركته ومساهمته في أنشطة المجموعة الرباعية.

ويود بلدي تأكيد التزامه ببذل كل جهد ممكن في إطار الاتحاد الأوروبي من أجل إعادة فتح معبر رفح وإعادة

إنشاء البعثة الأوروبية لتقديم المساعدة الحدودية، والتي أسهمت إيطاليا إسهاما كبيرا في إنشائها عام ٢٠٠٥.

وفي الختام، هدف هذا الاجتماع هو استخدام ثقل الأمم المتحدة الكامل لدعم الجهود الدبلوماسية الجارية لإيجاد حل لهذا الوضع، وبصفة خاصة، لدعم قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، بما يتسق مع ما ينص عليه من أجل وضع خارطة طريق واضحة للوصول إلى الغاية الفورية التي نسعى إليها.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية إلى البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إننا نتابع بقلق بالغ العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وإزهاق أرواح المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، وتردي الحالة الإنسانية في غزة وجوارها. ونحن نضم صوتنا لأصوات الآخرين في المجتمع الدولي الذين دعوا إلى وقف إطلاق النار فورا وانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وتأسف البرتغال بشدة على أعمال العنف التي أسفرت عن هذا العدد الكبير من الضحايا المدنيين. ونحن ندين هجمات الصواريخ من جانب حماس والعملية العسكرية الإسرائيلية على حد سواء. يجب أن تتوقف الهجمات والعملية على الفور.

إننا ندعو جميع الأطراف أن يفعلوا كل ما في مقدورهم لتخفيف الوضع الإنساني المأساوي الحالي. ومن أجل ذلك نشجع إسرائيل على تهيئة الظروف الأمنية اللازمة للسماح بالتوزيع الفعال للمساعدات الإنسانية، بما في ذلك العلاج الطبي للسكان المتضررين. كما نحث الأطراف على الاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

وعلى ضوء خطورة الأزمة الإنسانية، قررت البرتغال تقديم مساهمة استثنائية بقيمة ١٠٠ ٠٠٠ دولار للنداء الطارئ الذي أطلقته وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

لا يوجد حل عسكري للصراع في الشرق الأوسط. وما زالت البرتغال وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي يدعمون المبادرات الدبلوماسية الجارية لإنهاء الأزمة الحالية. وتشدد البرتغال على أخطار تأجيج الراديكالية الناشئة عن استمرار الأعمال العدائية، مع ما يجلبه ذلك من عواقب وخيمة، ليس للمنطقة فحسب بل ولأجزاء أخرى من العالم أيضا. واستمرار الوضع القائم سيعزز التطرف مما يضر بالاعتدال والحوار.

إننا ندعو جميع الأطراف للعودة إلى مبادئ ومقاصد أنابوليس من أجل تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط، والذي يقوم على أساس حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للاستمرار وديمقراطية، تعيش جنبا إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إننا نشيد بقراركم عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. إن ما نواجهه في غزة هو بالتأكيد حالة طارئة ذات أبعاد بالغة الخطورة. إن أفغانستان والشعب الأفغاني يشاطران غزة آلامها، ونحن نتضامن مع من يموتون ويعانون ويتألمون في فلسطين.

لقد انقضت ثلاثة أسابيع منذ بدأت إسرائيل هجماتها الجوية والصاروخية على غزة، ولكن العنف ما زال متصاعدا. وكان القتال فظيعا في ضراوته، لا سيما ضد المدنيين الأبرياء. وحتى الآن فقد أكثر من ١ ٠٠٠ فلسطيني حياتهم، وبينهم ما يناهز ٤٠٠ طفل. وبالإضافة إليهم جُرح ٥ ٠٠٠ شخص، الكثيرون منهم جراحهم خطيرة، ومرة

أخرى كانت أغلبيتهم من النساء والأطفال. وطوال فترة الصراع، في الواقع، تجاهلت إسرائيل حقوق الإنسان بشكل منهجي، منتهكة بذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من تلك الخسائر الفظيعة، مُنعت المعونة الإنسانية، فلا يُسمح للإمدادات بالدخول ويتعرض العاملون في الحقل الإنساني لخطر الهجوم الدائم. وقد استهدفت بشكل مباشر المناطق الآمنة والمدنية، كالمدارس والمساجد والمستشفيات. إننا ننضم إلى جميع الدول الأعضاء في إدانة الهجوم الإسرائيلي يوم أمس على مباني وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والذي تجلى فيه الغياب الأساسي لاحترام الالتزامات الدولية التي تلزم إسرائيل بوصفها عضوا في الأمم المتحدة. ونشيد بالجهود الاستثنائية والتفاني لوكالات وموظفي الأمم المتحدة في ظل هذه الظروف البشعة.

إن استحالة توفير المساعدات قد فاقمت إلى أقصى الحدود الأزمة الإنسانية الحادة أصلا. وتفيد تقارير وكالات الأمم المتحدة بأن الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء وغاز الطهي أصبحت نادرة بشكل متزايد. وأكثر من ٤٠ ٠٠٠ من السكان المذعورين المشردين داخليا، لا يُسمح لهم بالرحيل ولا يمكنهم أن يجدوا ملاذا لهم.

ولكن الأمر لا ينتهي عند الضحايا الذين يسقطون حاليا. فالحرب في غزة ستكون لها تداعيات بعيدة المدى. وكل يوم إضافي من العنف سيخلق المزيد من اليأس وسيؤدي إلى تلاشي آفاق الاعتدال والمصالحة والسلام.

ولكل تلك الأسباب، فإن الحالة في غزة تتطلب منا العمل المخلص على الفور. وكرامتنا الإنسانية المشتركة لا تستحق أقل من ذلك.

وتؤيد أفغانستان مجلس الأمن في إدانة كل أعمال العنف ضد المدنيين وفي الدعوة إلى التنفيذ الفوري لقرار المجلس ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وإلى وقف إطلاق النار الفوري والمحترم بشكل كامل، والذي يؤدي إلى انسحاب إسرائيلي كامل من قطاع غزة وإلى سلام دائم عن طريق المفاوضات. وإلى جانب ذلك، يجب السماح للمساعدات الإنسانية ووكالات المعونة بالوصول إلى المحتاجين.

إن أي حل لهذه الأزمة يجب أن يحترم القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وأن يتقيد بها. وتتطلب اتفاقية جنيف الرابعة، وإسرائيل طرف فيها، حماية المدنيين أثناء الصراع، وإسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، يجب أن تحترم واجباتها تجاه السكان المدنيين في غزة.

إن أفغانستان ودول أعضاء أخرى متفقة على أن الحل الدائم يجب أن يقوم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وفي حدود آمنة ومعترف بها دوليا. فهذا هو السبيل الوحيد لمعالجة الشواغل الأمنية لجميع الأطراف والذي يسمح بالتعايش السلمي.

وبعد تحقيق وقف إطلاق النار، فإن تحقيق الحل الدائم يتطلب جهودنا جميعا، لا سيما البلدان الإقليمية التي يؤثر عليها الصراع مباشرة. إننا نعرب عن التقدير والإشادة لجهود مصر وجامعة الدول العربية الدؤوبة للقيام بوساطة ناجحة والدفع قدما بالمفاوضات. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تؤدي السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس عباس دورا مركزيا في أي عملية. والحل، كما هي المشكلة، يتطلب مشاركة الأطراف الفاعلة الإقليمية والشركاء الدوليين.

إننا نقدم دعمنا الكامل للأمين العام بان كي - مون وندعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل معه في مسعاه لوقف المأساة التي تتكشف أحداثها أمام أنظارنا. كما أننا

نؤيد دعوته إلى إعلان إسرائيل وقف إطلاق النار من جانب واحد لوضع حد فوري للعنف.

لم يعد بوسعنا اليوم أن ننتظر، فعلينا جميعا أن نعمل، وبسرعة. فبدون إعلان وقف إطلاق النار، لن تنتهي معاناة الشعب في غزة. وما أن يتم إعلان وقف إطلاق النار، علينا أن نضمن توفر الإرادة السياسية للتوصل إلى الحل السلمي والدائم المتمثل في وجود الدولتين.

السيد يانيس بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا كل التأييد البيان الذي أدلى به بالأمس ممثل الجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن حكومة إسبانيا واضحة كل الوضوح في إدانتها لدوامة العنف والدمار في غزة والمسؤولة عن قتل أكثر من ألف شخص، أكثرهم من السكان المدنيين الفلسطينيين، وكذلك أعداد لا تحصى من الجرحى. وتود الحكومة الإسبانية أن تؤكد من جديد أمام الجمعية استنكارها الشديد للأعمال غير المسؤولة التي قادت إلى انهيار الهدنة ولرد الفعل غير المتكافئ والمناقض للقانون الإنساني الدولي الذي قوبلت به تلك الأعمال، إذ أن كلا الفعلين لم يؤديا إلا إلى جر المنطقة وشعوبها مرة أخرى إلى اليأس والإحباط.

يجب علينا أن نؤكد من جديد المبدأ القطعي الذي يحظر جعل السكان المدنيين رهائن لصراعات سياسية. فلا يوجد حل عسكري لأزمة غزة، وقد قلناها دون غموض للحكومة الإسرائيلية من منطلق الصداقة المتينة التي تربطنا بالشعب الإسرائيلي. وتتفهم الحكومة الإسبانية جيدا أن الأمن أمر حيوي لإسرائيل ومواطنيها، كما هو الحال في أي مجتمع ودولة. بيد أن محاولة تحقيق الأمن بقوة السلاح بشكل أساسي، دون مراعاة للأضرار الفادحة والدائمة التي تلحق بالسكان المدنيين، لا تؤدي إلا إلى طريق مسدود.

وتراقب الحكومة الإسبانية عن كثب تطورات الأزمة منذ نشوبها في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر وتواصل في ذات الوقت القيام بدورها كطرف محاور في المنطقة عن طريق الاتصال الدائم مع الأطراف المعنية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، الدولية منها والإقليمية. ويتمحور اهتمام الحكومة الإسبانية، أولا وقبل كل شيء، على الجانب الإنساني من الأزمة. ولقد بذلنا جهدا كبيرا لإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة استجابة للنداءات التي أطلقتها السلطة الفلسطينية والوكالات الإنسانية. وبالفعل، وصلت الدفعة الأولى من تلك المساعدات في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. ومنذ ذلك الحين تمت الموافقة على مجموعات خاصة من المعونات موزعة على النحو التالي: تم تخصيص ٥ ملايين يورو لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) و ١,٥ مليون يورو للجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. كذلك بعثنا برحلتين جويتين تحملان مساعدات إنسانية.

وفي هذا الصدد، أحيي العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وبخاصة موظفي الأمم المتحدة، وخاصة بعد القصف الجديد والأكثر خطورة لمجمع الأونروا في غزة بالأمس. وتشاطر الحكومة الإسبانية الأمين العام، والمنظمة بأسرها، مشاعر الغضب إزاء هذا الوضع وتؤيد دعوته إلى الحكومة الإسرائيلية لتقديم إيضاحات بهذا الشأن.

وفي أعقاب اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) في ٨ كانون الثاني/يناير ضاعفت الحكومة الإسبانية جهودها الرامية إلى دعم تنفيذه، وبالتحديد دعم مبادرة السلام المصرية، بجانب الجهود الإقليمية والدولية الأخرى التي تُبذل حاليا، بما فيها تلك التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، بهدف كفالة التنفيذ العاجل لقرار المجلس، ولا سيما تنفيذ الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار والذي

يحظى بالاحترام الكامل من جميع الأطراف ويفضي إلى الانسحاب الكامل للجيش الإسرائيلي من قطاع غزة.

ولبلوغ تلك الغاية، التقى رئيس الحكومة الإسبانية في مدريد في ٨ كانون الثاني/يناير بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي اجتمع أيضا بالملك خوان كارلوس الأول، ملك إسبانيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن وزير الخارجية، السيد موراتينوس، قد أكمل لتوه زيارة قام بها إلى المنطقة في الفترة ١٢ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير، حيث التقى عددا من المسؤولين المصريين والسوريين والإسرائيليين والفلسطينيين، وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة الذي كان آنذاك موجودا في المنطقة أيضا. وعلاوة على ذلك، فإن العلاقات الوثيقة التي تربط بين إسبانيا وتركيا، والتي نمت منذ إطلاق مبادرة تحالف الحضارات، قد أظهرت مدى جدواها في المساهمة بشكل فعال في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق وقف فوري لإطلاق النار عملا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وعلى الرغم من الأحداث المأساوية التي شهدتها الأيام الأخيرة، هناك أسباب تدعو الحكومة الإسبانية إلى الاقتناع إلى حد معقول بأن الجهود الدولية الحالية كفيلة بإحراز نتائج إيجابية في القريب العاجل. علينا إذن أن نشرع في التفكير في فرصة إنشاء آلية دولية لتنسيق عملية وقف إطلاق النار والإشراف عليها وفق التدابير متفق عليها بين الطرفين. وأيّا كان الأمر، تود الحكومة الإسبانية انتهاز هذه الفرصة لتعلن استعدادها للمشاركة في مثل تلك الآلية الدولية التي ينبغي أن تكون مدعومة من الأمم المتحدة. كما ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق المصالحة الفلسطينية – الداخلية تحت سلطة الرئيس محمود عباس.

لقد برهنت إسبانيا في العديد من المناسبات على التزامها التام بالسلام في الشرق الأوسط. وتعتقد الحكومة الإسبانية اعتقادا راسخا أن التسوية الوحيدة للأزمة الراهنة هي استئناف الحوار الذي يؤدي إلى اتفاق سلام، وهو شرط لازم لتفادي نشوب صراع جديد في قطاع غزة وفي المنطقة بأسرها. وستسعى الحكومة الإسبانية دون كلل لبلوغ تلك الغاية، مستفيدة في ذلك من الروابط الوثيقة بينها وبين الأطراف كافة والجهات الأخرى الرئيسية إقليميا ودوليا والعمل معها جميعا بشكل منسق.

وتؤمن إسبانيا إيمانا تاما بأهمية الدور المنوط بالجمعية العامة في محاولة إيجاد مخرج من أزمة غزة ودعم جهود مجلس الأمن والأمين العام لتحقيق وقف فوري ودائم لإطلاق النار كما يقضي قرار المجلس ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وفي ذلك السياق، تعرب إسبانيا عن استعدادها لتأييد بيان يصدر عن الجمعية بشأن أزمة غزة، شريطة أن يكون متماشيا مع الأهداف التي أشرت إليها ومتمتعا بتأييد واسع النطاق من الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نختتم الآن هذه الجلسة. أود أن أذكِّر المتكلمين بضرورة اختصار بياناتهم كلما أمكن ذلك، علما بأن النص الكامل للبيانات سيعمم على أعضاء الجمعية. علينا الآن بالبت في مشروع القرار في أسرع وقت ممكن.

السيدة ستيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد سلوفينيا تماما البيان الذي أدلت به الجمهورية التشيكية أمس باسم الاتحاد الأوروبي. وتود تقديم بعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية.

ترحب سلوفينيا باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وتدعو طرفي الصراع إلى وقف كل أعمال العنف على الفور واحترام التزاماتهما بموجب هذا القرار والقانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان الواجب تطبيقهما. وندين بشدة الهجمات على المدارس والمستشفيات وعلى

موظفي ومرافق الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بما في ذلك قصف مباني الأمم المتحدة في قطاع غزة أمس.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في غزة، حيث تصاعدت معاناة وكرب السكان المدنيين بصورة هائلة خلال الأيام الماضية. ولذلك قررت الحكومة السلوفينية تخصيص مساعدات إنسانية إضافية لسكان غزة. إن وصول المعونات الإنسانية إلى سكان غزة دون معوقات أمر في غاية الأهمية. ونرحب بالقرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية بتمديد وقف الهجمات ليتسنى إيصال المساعدات الإنسانية دون عقبات. فيجب كفالة حرية حركة ووصول العاملين في المجال الإنساني على نحو آمن. ولا بد أن تكون الترتيبات الأمنية والإدارية مقررة بصورة واضحة ويمكن التنبؤ بها ودون أي شروط مسبقة.

ويجب إجلاء المصابين والمرضى بشدة الذين لا يمكن تقديم المساعدة الطبية لهم في غزة. إن فئات السكان الأشد ضعفا – النساء وبصفة خاصة الأطفال – بحاجة إلى الحماية. فهم يعيشون في ظل نقص في كل شيء من الناحية الأساسية باستثناء العنف. ولكن غني عن البيان أن الاستجابة الإنسانية الفعالة لا يمكن أن تتم إلا إذا كان هناك وقف لإطلاق النار وفُتحت جميع المعابر.

وفي الختام، ندعو الجانبين إلى وقف إطلاق النار على الفور. ويجب على الطرفين الإحجام عن أي أعمال من شأنها تصعيد التهديد لإمكانية التوصل إلى التسوية الشاملة والعادلة والدائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي هذا السياق، نحن ندعم مصر بشدة في جهودها المستمرة للتوصل إلى وقف شامل ودائم لإطلاق النار، وأنشطة الأمين العام بان كي – مون في المنطقة.

السيد كافانغ (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تأييدي للملاحظات التي أدلى بها الممثل الدائم للجمهورية التشيكية نيابة عن الاتحاد الأوروبي أمس.

رحّب وزير خارجية أيرلندا السيد مايكل مارتن بحرارة بإصدار مجلس الأمن للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي يدعو إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، يحظى بالاحترام الكامل، وقال:

”من المهم للغاية أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد اتخذ الآن إجراء، بصفته الهيئة المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين، وأكد رغبته في رؤية تنفيذ وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل في غزة“.

لكن وللأسف، فإن الأحداث المأساوية التي جرت خلال الأسابيع الأخيرة تفاقمت بسبب عدم استجابة طرفي الصراع حتى الآن لإرادة المجتمع الدولي التي عبّر عنها بوضوح القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونحث إسرائيل وحماس معا على الاستجابة الفورية لدعوة المجلس ووقف جميع الأعمال القتالية في غزة أو الموجهة ضد السكان في جنوب إسرائيل. وهذا هو أقل ما تقتضيه الحالة الإنسانية المروعة السائدة الآن على الأرض في غزة.

نشيد بالمبادرات الدبلوماسية الأخرى الجارية، وبخاصة تلك التي تقوم بها حكومتا مصر وفرنسا وغيرهما بهدف إنهاء العنف وضمان وقف مستدام لإطلاق النار. وترحب أيرلندا على وجه الخصوص بالقيادة التي مارسها الأمين العام طوال الأزمة، ومرة أخرى في هذه المرحلة الحرجة من خلال مهمته الحالية في المنطقة.

أبدى وزير خارجيتنا كذلك قلق أيرلندا البالغ إزاء أعمال الجيش الإسرائيلي التي أجبرت وكالة الأمم المتحدة

لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مرتين على تعليق عملياتها في غزة. وتأسف أيرلندا لسقوط ضحايا من بين موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال الإغاثة في غزة. ونود تذكير جميع أطراف الصراع في غزة بالتزاماتها بأن تمتثل بصورة كاملة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بتسهيل العمليات الإنسانية وعدم وضع عقبات أمام الجهات الإنسانية الفاعلة والشجاعة والبطلة التي تسعى إلى مساعدة المصابين ومَن يحتضرون. ومن المهم كذلك أن يحقق المجتمع الدولي بصورة كاملة في حوادث مثل قصف مرافق الأمم المتحدة في غزة وقتل أفراد الخدمات الطبية والإسعاف أثناء قيامهم بواجباتهم.

وكان الأمين العام محقا عندما أكد في سياق حديثه أمس في المنطقة أنه من غير المقبول أن يتحمل السكان المدنيون في غزة وجنوب إسرائيل وطأة هذا الصراع. إن السكان المدنيين في غزة يعانون بدرجة مروعة. ويجب أن يكون رفاههم، من خلال توفير جميع الإمدادات الإنسانية الضرورية بصورة عاجلة ودون معوقات وعبر إنهاء العنف، الأولوية الآن في ضمان النص على وقف إطلاق النار في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بأسرع ما يمكن. وقد أعلنت حكومة بلادي عن مساهمة أولية طارئة بقيمة ٥٠٠ ٠٠٠ يورو كمساهمة فورية في تمويل أحدث صندوق للاستجابة الإنسانية تابع للأمم المتحدة لتخفيف تداعيات الحالة الإنسانية الحرجة على الأرض.

ونحن في أيرلندا نعرف من تاريخنا الوطني أن العنف لا يؤدي إلا إلى تفاقم الصراع. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الإسرائيلي الفلسطيني في غزة أو في أي مكان آخر. وتُذكّرنا الأحداث المأساوية خلال الأسابيع الأخيرة بأنه لا أمل في إحراز تقدم على طريق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط على أساس حل تفاوضي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يستند إلى مبدأ الدولتين إلا من خلال عملية سياسية قوية. وفي هذا السياق، تظل الوحدة الفلسطينية هدفا أساسيا، ليس لتوحيد غزة والضفة الغربية فحسب، ولكن أيضا لتوفير أساس قوي وواقعي للجهود الرامية إلى التوصل لاتفاق بشأن الوضع النهائي.

لقد قال مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأعم كلمته بأوضح العبارات فأكدا على ضرورة توقف الجانبين عن ارتكاب المزيد من أعمال العنف. ونحن مستعدون، إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، لمساعدة الأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية وبلدان المنطقة في سعيها لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وذلك من أجل تحقيق هذه الغاية. إن أعمال العنف المروعة والمستمرة خلال الأسابيع الثلاثة الماضية تزيد من صعوبة هذه المهمة ولكنها تجعلها حتما أكثر إلحاحا بدرجة كبيرة.

السيد موريكيس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب في البداية عن تأييد اليونان التام للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجمهورية التشيكية نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إننا نشعر بقلق بالغ منذ اللحظة الأولى لنشوب الأزمة الحالية إزاء الكارثة الإنسانية الهائلة التي حلّت بالمدنيين الفلسطينيين الأبرياء جراء تصاعد العنف وبسبب الأحداث المأساوية التي تشكل خطرا وشيكا على استقرار المنطقة بأسرها. ونود أن نعرب عن بالغ أسفنا لسقوط الضحايا وأن نؤكد اعتقادنا بأنه لا سبيل إلى إيجاد حل وإلى تحقيق السلام مع استمرار العنف والفظائع والهجمات على السكان المدنيين.

ونعتقد بقوة أن المجتمع الدولي ينبغي أن يتكلم بصوت واحد عن هذه الأزمة وأن يدين جميع أعمال العنف

التي تسفر عن إزهاق أرواح بريئة. ونؤيد تماما قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وندعو جميع الأطراف إلى العمل فورا وبصورة بنّاءة على تنفيذه بالكامل. ونذكر بأنه لا يمكن إيجاد حل عسكري في غزة، كما لا يمكن حماية أية مصالح أمنية بالعنف والإرهاب. إن وقف إطلاق النار الفوري هو الخطوة الأولى في هذا الاتجاه.

نعتقد أنه ينبغي تكثيف عملية السلام. ونحن ندعم تماما في هذا الصدد العملية الشاملة التي أطلقت في أنابوليس، والمبادرة الأخيرة للرئيسين ساركوزي ومبارك، والجهود التي يبذلها الأمين العام. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يألو جهدا للتوصل إلى حل عادل وقابل للتطبيق وطال انتظاره لهذه المشكلة.

عندما تواجهنا هذه الحالة الإنسانية المأساوية في غزة، ينبغي لنا القيام بأقصى ما في وسعنا لمساعدة السكان المدنيين الأبرياء. واليونان من أوائل البلدان التي أرسلت مساعدات إنسانية إلى المنطقة، ونحن على استعداد لتقديم المزيد من المساهمة.

نعتقد أنه يجب أن تكون هناك نهاية لهذه الدائرة المفرغة من العنف، والتي تسبب كلفة باهظة في أرواح الأبرياء وتمثل خطرا على الاستقرار في المنطقة بأكملها. إننا نكرر إدانتنا القوية لجميع أعمال العنف والإرهاب، ولأولئك الذين يدعمونها. كما ندين بقوة استهداف وقصف القوات الإسرائيلية للبنية التحتية المدنية ومباني الأمم المتحدة والمرافق الإعلامية، ونأسف لذلك.

ينبغي للجهود الدبلوماسية أن تتواصل وتتكثف باعتبارها الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى نتائج لنزع فتيل الأزمة وفتح نافذة أمل للمستقبل. وينبغي لتدفق المعونة الإنسانية أن يصل إلى السكان المدنيين دون عوائق. كما ينبغي للجميع احترام القانون الإنساني الدولي، في جميع الحالات وتحت كل الظروف. فالوقف الفوري لإطلاق النار أمر حتمي.

إننا ندعو جميع الأطراف إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن، وإظهار الاحترام للحياة البشرية، وبذل الجهود لكي يحل السلام والاستقرار في المنطقة أخيرا.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): يدعم بلدي بشكل كامل البيان الذي ألقاه البارحة الممثل الدائم للجمهورية التشيكية نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وكما صرحنا سابقا خلال الجلسة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان بشأن الحالة في غزة، تشعر لكسمبرغ بالجزع للخسارة غير المقبولة في الأرواح البشرية والأزمة الإنسانية الكبيرة التي تبتلي السكان المدنيين في غزة. يجب أن يتوقف العنف، ويجب أن يتوقف الآن. وبحسب طلب مجلس الأمن في قراره ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، يجب على الفور تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار وأن يتم احترامه بالكامل. كما يجب أن يتوقف إطلاق صواريخ حماس على إسرائيل دون شروط، ويجب أن يتوقف العمل العسكري الإسرائيلي.

لم يعد ممكنا أن تبقى قواعد القانون الدولي، ولا سيما قواعد القانون الإنساني الدولي، حبرا على ورق. إن إخفاق طرف واحد في احترام تعهداته لا يعني أنه باستطاعة الأطراف الأخرى أن تقوم بنفس الشيء. يجب أن تحترم جميع أطراف الصراع بشكل صارم مبادئ التمييز والتناسب، وأن تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لضمان الحماية القصوى للسكان المدنيين والممتلكات المدنية والعاملين في المجال الطبي والمستشفيات والوحدات الصحية.

إن استهداف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ووسائل النقل والملاجئ الإنسانية التي تحمل شعار الأمم المتحدة وقصفها، هما ببساطة شديدة أمر غير مقبول. يجب ضمان

وصول المعونة الإنسانية من دون عائق إلى جميع أنحاء غزة وتوفيرها وتوزيعها، بما في ذلك الغذاء والوقود والعلاج الطبي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد وولف (جامايكا).

من الواضح أنه لا يمكن أن يخرج منتصر من هذه المواجهة. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، سواء في غزة أو في أي مكان آخر. والسلام الدائم لا ينجم إلا عن عملية سياسية تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية قابلة للاستمرار ومستقلة وديمقراطية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، وضمن حدود آمنة ومعترف بها.

السيد دي كليرك (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد هولندا البيان الذي أدلت به الجمهورية التشيكية في وقت سابق خلال مناقشتنا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أقدم الملاحظات التالية.

إن إطلاق حماس المتعمد للصواريخ على المدنيين الإسرائيليين هو عمل إرهابي، ولإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها وفقا للقانون الدولي، مما يعني، ضمن أمور أخرى، أنه يجب تفادي إصابة المدنيين.

وتود هولندا أن تضم صوتها إلى أصوات أولئك الذين دعوا إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار. وفي هذا الصدد، تود هولندا أن تعرب عن دعمها الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وتدعم هولندا بفعالية المبادرات الدبلوماسية التي قد تؤدي إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يتم احترامه بالكامل، ويؤدي إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة، وينهي إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل.

إن الحالة الإنسانية في غزة هي مصدر قلق كبير لنا. ومواصلة الصراع لن تؤدي إلا إلى زيادة محنة السكان المدنيين. وقصف القوات العسكرية الإسرائيلية المروع لمجمع الأمم المتحدة البارحة سيزيد أكثر من الإضرار بجهود الإغاثة والمعونة الإنسانية الصعبة بالفعل. وقد نقلت حكومة هولندا هذه الرسالة إلى حكومة إسرائيل.

زيادة على ذلك، تدعو حكومة هولندا والبرلمان الهولندي إلى إجراء تحقيق مستقل في جميع الحالات التي استُهدفت فيها هيئة تابعة للأمم المتحدة أو منظمة إغاثة معترف بها دوليا، مثل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ويتم فيه التحقيق إذا ما كان استخدام المقاتلين للقوة امتثل للمعايير القانونية الدولية التي تنطبق على هذا الصراع المسلح.

وتود هولندا أن تشدد على أهمية إيجاد آليات وضمانات تساعد على تفادي تكرار الأحداث التي نشهدها في غزة وحولها. وقد أعربت هولندا عن اهتمامها الشديد بالمساهمة في مثل هذه الجهود، ولا سيما في مجال المراقبة الفعالة للحدود والتي تهدف إلى وقف تهريب الأسلحة.

أخيرا، تدعم هولندا الجهود المتواصلة حاليا، وخاصة تلك التي يقوم بها الأمين العام، وتهدف إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أؤيد البيان الذي أدلت به الرئاسة التشيكية للاتحاد الأوروبي البارحة.

إننا نشهد أزمة إنسانية مأساوية في قطاع غزة. وتأسف ألمانيا على العدد الكبير للإصابات بين المدنيين، وعلى معاناة جميع المدنيين التي سببها التصاعد المتواصل للعنف. ونكرر نداءنا لوقف فوري إنساني لإطلاق النار. لقد عاد وزير الخارجية السيد ستاينمر للتو من زيارته الثانية

للمنطقة خلال أسبوع. وتهدف جهوده إلى دعم المبادرات الحالية للتوصل إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار، والذي يسمح بالوصول الفوري للمساعدات الإنسانية ويضمن أمن شعبي إسرائيل وفلسطين.

يجب أن يكون هناك وقف غير مشروط لهجمات حماس الصاروخية على إسرائيل ولتهريب الأسلحة إلى قطاع غزة، وكذلك للعمل العسكري الإسرائيلي. وينبغي لوقف القتال أن يسمح بفتح دائم وطبيعي لجميع المعابر الحدودية، وكما ينص على ذلك اتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥. لقد صرح الاتحاد الأوروبي تكرارا عن استعداده لإرسال بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة على الحدود مرة أخرى إلى رفح من أجل إتاحة إعادة فتحها، وذلك بالتعاون مع مصر والسلطة الفلسطينية وإسرائيل. ولا تزال ألمانيا مستعدة للمساهمة في هذه البعثة البالغة الأهمية.

إننا نرحب كثيرا بالمبادرة التي قدمها الرئيس المصري حسني مبارك، ونقوم بكل جهد ممكن لدعمها، خاصة من خلال الخبرة الألمانية في مجال إدارة الحدود. ونرحب بالمحادثات الجارية في القاهرة، ونأمل أن تقود قريبا إلى وقف لإطلاق النار وإلى الخطوات الملموسة الأولى لوضع ترتيبات دائمة ومتواصلة.

وتستدعي الحالة الإنسانية المنذرة بالخطر في قطاع غزة اتخاذ إجراء عاجل. ولا بد من أن توزع على السكان المحتاجين الأغذية والوقود والإمدادات الطبية التي تمس الحاجة إليها. ويجب السماح بالإجلاء المأمون للمصابين، وينبغي التمكين من الوصول الفوري للعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية من خلال فتح نقاط العبور. وترحب ألمانيا بعمليات وقف إطلاق النار المؤقتة اليومية للأغراض الإنسانية وتدعو الجانبين إلى مواصلة احترامها بغية السماح بإمكانية الوصول الإنساني. وزادت ألمانيا مساعدتها للسكان المحتاجين بالمساهمة بمبلغ ١١ مليون يورو لجهود الإغاثة الإنسانية.

إن القصف الإسرائيلي لمجمع الأمم المتحدة في قطاع غزة أمر غير مقبول ويمثل تصعيدا خطيرا. ونحن نطالب بتوضيح حقائق ذلك الحادث.

وأخيرا، تود ألمانيا أن تشهد ضرورة ملحة للتعجيل بعملية السلام. ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد سوى حل سياسي للأزمة الحالية. ولا بد أن يقوم حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس العملية المحددة في أنابوليس وعلى أساس إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ولديها مقومات البقاء في الضفة الغربية وقطاع غزة وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. ويجب العمل، وخاصة على أساس مبادرة السلام العربية، على تناول الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بطريقة شاملة وتشغيلية. ونحن رحبنا بجهود مصر والجامعة العربية الرامية إلى تحقيق المصالحة فيما بين الفلسطينيين ونؤيد هذه الجهود.

السيد داينسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): إن الدانمرك تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتدعو الدانمرك إلى وقف فوري ومستدام ودائم لإطلاق النار. ويجب أن يشمل وقف إطلاق النار عناصر توفر الأمن اللازم لإسرائيل وللفلسطينيين على السواء. ونشيد بالجهود الدولية المكثفة الرامية إلى تأمين وقف لإطلاق النار، وخاصة الجهود التي تقودها مصر والجهود التي يبذلها الأمين العام في المنطقة. وتؤكد الدانمرك مجددا على تأييدها الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وتقر الدانمرك إقرارا كاملا بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الصواريخ والهجمات الإرهابية. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، لإسرائيل الحق في الدفاع عن النفس.

ولا بد من الاضطلاع بذلك الحق في الدفاع عن النفس في إطار القيود التي حددها القانون الدولي – وامتثالا لهذا القانون.

وألحقت حماس، ببدئها الصراع بصورة دنيئة وجديرة بالإدانة بإطلاق وابل الصواريخ من الأحياء المدنية في غزة على الأحياء المدنية في إسرائيل، معاناة هائلة وأذى بالسكان الفلسطينيين في غزة.

وتشعر الدانمرك بقلق عميق حيال معاناة المدنيين في غزة وتعرب عن احتجاجها على الحوادث التي قصفت فيها مرافق المعونة الإنسانية والمرافق الصحية والمدارس، بما في ذلك الحادث الذي وقع قبل وقت قصير، وهوجم فيه مجمع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين في الشرق الأدنى. والأمر الذي يتسم بأقصى أهمية هو أن تبذل إسرائيل قصارى جهدها لتحسين الحالة الإنسانية ولكفالة إيصال وتوزيع المعونة بدون عائق.

وينبغي أن تكون أولويتنا الرئيسية الآن هي تأمين ودعم وقف فوري لإطلاق النار، بما يفضي إلى الانسحاب الإسرائيلي وإلى تحسين الحالة الإنسانية. ومع ذلك، ينبغي أن نفكر أيضا في التحديات المقبلة ألا وهي: إعادة إعمار غزة، وفتح الحدود، ومنع تهريب الأسلحة بل وبذل جهد أكبر لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح بغية تحقيق الحل اللازم القائم على وجود دولتين.

السيد هادجيكائيل (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): إن قبرص تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي بالأمس.

وقبرص، شأنها شأن العديد من الدول الأعضاء الأخرى الممثلة هنا، تشعر بالقلق البالغ على السواء حيال الحالة نفسها وحيال عدم احترام وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونشعر بالأسف إذ نؤكد مرة أخرى وبصورة عملية على أوجه قصور نظامنا للأمن الجماعي.

إننا ندين عدم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، واستخدام القوة المفرط وغير المتناسب من جانب إسرائيل، وجميع أعمال العنف، والعدد غير المبرر للخسائر بين المدنيين والحالة الإنسانية الخطيرة التي ما زالت تعيش فيها غزة. وندين بقوة قصف إسرائيل بالأمس لمقر الأمم المتحدة في غزة والهجمات على مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الأسبوع الماضي. ونشدد على الأهمية القصوى لاحترام القانون الدولي، وخاصة القانون الإنساني الدولي، وندعو إلى إجراء تحقيق محايد في مزاعم انتهاكات القانون الدولي.

ونحن نؤكد على حق جميع المدنيين في العيش بسلامة وأمن. ونرحب بالفتح المرحلي للممرات الإنسانية، ولكننا شهدنا على أرض الواقع عدم كفاية ذلك التدبير لكفالة تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة والإغاثة.

وندعو إلى انسحاب جميع القوات الإسرائيلية من غزة، ونؤكد مجددا على أن غزة ستكون جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية ونعرب عن الأمل بإحياء عملية السلام، بالرغم من الضرر الذي سيلحق بها بدون شك من جراء العملية العسكرية المستمرة.

وأخيرا، نحن نؤيد الجهود المستمرة للأمين العام لكفالة تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) من جانب جميع الأطراف ولتحقيق وقف فوري لإطلاق النار، فضلا عن الجهود الأخرى الرامية إلى تحقيق تلك الغاية، مثل المبادرتين المصرية والفرنسية.

السيد سيروهيري (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة ونعرب عن تأييدنا لبيانه ولبيان نائبة الأمين العام،

اللذين أدليا بهما بالأمس. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل رواندا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

وتشعر حكومة جمهورية تترانيا المتحدة بقلق عميق حيال الأزمة الناشبة في قطاع غزة، التي تهدد السلام والأمن في المنطقة برمتها. وعلى مدى الأسابيع الثلاثة الماضية، ما فتئنا نشهد معاناة غير مسبوقة للمدنيين، وخاصة النساء والأطفال، الذين حوصروا في الصراع. وتشكل الحالة الإنسانية في غزة داعيا للقلق. ولذلك من الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي يدا واحدة وبسرعة لتخفيف حدة الأزمة وتخفيف معاناة سكان غزة.

ولذلك تدعو حكومة تترانيا إلى وقف فوري لإطلاق النار ووقف جميع أعمال القتال بين الطرفين، بغية التمكن من التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات وتؤدي إلى إنهاء الصراع والسماح بتدفق المساعدة الإنسانية. وتؤيد جمهورية تترانيا المتحدة الحل القائم على وجود دولتين: فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ونرى أن الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، تضطلع بدور محوري في إنهاء الصراع. ونؤيد العمل الذي يضطلع به المجلس وندعو إلى التوصل الفوري إلى توافق مناسب للآراء على الطريق نحو المستقبل. كما نشارك المتكلمين السابقين الترحيب بقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

إن تسوية القضية الفلسطينية أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط. وآن الوقت الآن وليس غدا لتعمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن الأزمة في غزة ولإيجاد حل للقضية الفلسطينية. وهو أمر حتمي مثلما هو عملي.

السيدة غراهام (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تشعر نيوزيلندا بقلق عميق من تصاعد الأزمة الإنسانية في غزة. ونؤيد تأييدا قويا قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ودعوته إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل. ويستدعي عميق القلق العدد المتزايد على الدوام للقتلى والمصابين بين المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويجب على حماس أن توقف فورا هجماتها الصاروخية على إسرائيل، وعلى إسرائيل أن تُنهي فورا هجومها العسكري وأن تسحب قواتها من قطاع غزة.

إن نيوزيلندا تدين الهجمات المفزعة على موظفي ومرافق الأمم المتحدة في غزة. ونحن مؤازرون دائمون لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وقد شعرنا بقلق عميق جراء الهجوم الأخير على مقرها.

وفي وقت تكون فيه الاحتياجات الإنسانية في غزة ماسة للغاية فإن الهجمات على الذين يسعون إلى تخفيف المعاناة تكون مؤلمة بشكل خاص. ويتعين على الجانبين كليهما تمكين توفير توزيع المساعدة الإنسانية من دون إعاقة.

وهناك ادعاءات بانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في هذا الصراع. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى تحقيق محايد في هذه الادعاءات.

وأخيرا تضيف نيوزيلندا صوتها إلى النداء العاجل من أجل وقف الأعمال القتالية كما طالب بذلك قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونحث إسرائيل وحماس على نبذ العنف وتحقيق تقدم موثوق وحاسم نحو إحلال السلام الدائم واحترامه على الوجه الأكمل. ونؤيد تأييدا قويا الجهود الحالية الجارية لتحقيق ذلك الهدف.

السيد أورنيس (السويد) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد السويد البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية التشيكية باسم الاتحاد الأوروبي. ونود أن نُبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية. وتوفيرا للوقت سأتوخى الإيجاز في كلامي.

إن السويد ترحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وتدعو إلى تنفيذه الكامل والفوري. ونؤيد تأييدا كاملا الجهود الإقليمية الجارية لإيجاد حل سريع للأزمة وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، بما في ذلك الجهود التي يبذلها الأمين العام. وفي هذا السياق، نود أيضا أن نشدد على الحاجة إلى تنشيط العملية السلمية والتشجيع على المصالحة بين الفلسطينيين.

وتعرب السويد عن قلقها الشديد إزاء تعمق الأزمة الإنسانية. فالسكان المدنيون يخضعون لمعاناة كبيرة. ويساورنا عميق القلق إزاء حالة الأطفال الذين يمثلون ٦٠ في المائة تقريبا من سكان غزة.

إن السويد تدين الهجمة الإسرائيلية على مبنى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة يوم أمس. ومن غير المقبول أن (الأونروا)، وهي فاعل رئيسي تابع للأمم المتحدة في غزة، هوجمت في هذه الأوقات. وينص القانون الإنساني الدولي بوضوح على وجوب حماية الموظفين العاملين في المجال الإنساني والطبي في جميع الأوقات. ونتيجة لذلك تأثرت الآن تأثرا شديدا قدرة (الأونروا) على العمل، بما في ذلك قدرتها على توزيع المواد الغذائية والأدوية والوقود اللازمة بشدة.

وتشدد السويد بقوة على وجوب حماية جميع المدنيين والجرحى والمرضى والموظفين الطبيين والمباني الطبية وفقا للقانون الإنساني الدولي. وتحث السويد أطراف الصراع على الامتثال للقانون الإنساني الدولي.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): إن بلجيكا تشعر بمنتهى القلق إزاء التصعيد غير المسبوق للعنف في غزة وجنوب إسرائيل. إنه يمثل تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي، حيث ألحق مئات الوفيات وصاحبته أزمة إنسانية شديدة ترتبط بالحالة الناجمة بصورة رئيسية عن حصار غزة في الأشهر الأخيرة.

بما أنني أتناول الكلمة في جلسة طويلة، سوف أقصر كلامي على خمس نقاط.

أولا، إن بلجيكا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلت به الرئاسة التشيكية باسم الاتحاد الأوروبي.

ثانيا، تدين بلجيكا بقوة تصعيد العنف الذي نشهده الآن.

ثالثا، إن الحالة في الميدان تتناقض بوضوح مع القانون الإنساني الدولي. والأنباء عن شن هجمات على العاملين في المجال الإنساني وعلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والمستشفيات كلها تبعث على الصدمة الشديدة. وبلجيكا تدين بقوة جميع انتهاكات قوانين الحرب، وتعتقد أنه ينبغي أن تخضع إلى تحقق مستقل.

رابعا، تدعو بلجيكا على وجه السرعة إلى الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي يجب تنفيذه بالكامل وفورا. ويجب على الأطراف أن تتحمل المسؤولية عن ذلك أن توقف أنشطتها العسكرية من دون شروط وأن تُمكِّن من استئناف الأعمال الإنسانية بأمان من أجل الضحايا ومن أجل السكان المدنيين. وانتهاج العنف يتناقض مع مصالح الأطراف وينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

خامسا، تؤيد بلجيكا الجهود الدبلوماسية الجارية، ولا سيما تلك الجهود التي يقوم بها الأمين العام للتوصل إلى وقف إطلاق النار. وبالنظر إلى تردي الحالة، قامت بلجيكا في ١٤ كانون الثاني/يناير بإخلاء ستة أطفال جرحى من قطاع غزة مستخدمة طائرة عسكرية. ويتراوح عمر هؤلاء الأطفال بين عامين و ١٨ عاما وكل واحد منهم يرافقه أحد

أفراد أُسرته المباشرين وما زالوا يتلقون العلاج في المستشفيات البلجيكية. وبلجيكا لا تزال مستعدة لإخلاء واستضافة عدد آخر من الأطفال الجرحى. وهذا يتوقف على الطلبات التي ترد من المنظمات الإنسانية وعلى الظروف على أرض الواقع.

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): إن مالطة تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

خلال اليومين الماضيين، استمعت هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة مرارا وتكرارا إلى نداءات جميع الدول للوقف الفوري لإطلاق النار ووقف الأعمال القتالية وفتح جميع المعابر الحدودية لتمكين وصول المساعدة الإنسانية اللازمة بشدة للسكان المتضررين من الحرب في قطاع غزة، والنداءات من أجل تجديد الجهود سعيا إلى إيجاد حل دائم للصراع في الشرق الأوسط، الذي تعتبر القضية الفلسطينية لُب ذلك الصراع. وتنضم مالطة إلى تلك النداءات.

إن المأساة البشرية والأزمة الإنسانية في قطاع غزة على مر الأسابيع القليلة الماضية لا يمكن أن تستمر أكثر من ذلك. وأزمة السكان المدنيين في المنطقة تتطلب ردا فوريا منّا جميعا للتخفيف من وطأة المعاناة المستمرة ومن الكرب الذي يمر به الضحايا الأبرياء.

وكما تطرقت إلى ذلك العديد من المداخلات في الجمعية فإن العنف والهجمات الصاروخية والعمليات العسكرية لن تُفضي بنا إلى أي مكان سوى إلى الخسارة الفادحة بالأرواح والتدمير بالإضافة إلى ترويع الرجال والنساء، ولا سيما الأطفال في فلسطين وإسرائيل لفترة طويلة. أما بالنسبة للسكان المتضررين بالحرب، فإن ما يحدثه الصراع من حرمان لهم من حياتهم اليومية وخوف من أن يُقتلوا أو أن يُصابوا بجراح، سواء داخل الملاجئ أو في منازلهم أو في مدارس الأمم المتحدة ومرافقها وضعفهم أمام آلة الحرب التدميرية يمتحن قدرتهم على النجاة من صراع وحشي أدى على العديد من الوفيات وجرح الآلاف. ولا تزال مالطة تدين باستمرار إطلاق الصواريخ من غزة على البلدات الإسرائيلية والمواطنين الإسرائيليين. وفي الوقت نفسه، فأي رد فعل من الواضح أنه لا يمكن أن يتجاوز ما يمكن أن يتقبله المرء في تحقيق هدف.

إن مالطة مخلصة في التزامها للانضمام إلى الأعضاء الآخرين في اتخاذ تدابير فعالة وجماعية لمنع وإزالة تهديدات السلم وتؤيد بإخلاص الجهود التي يبذلها حاليا الأمين العام والرئيس المصري التماسا لوقف فوري للأعمال القتالية في قطاع غزة. وتود مالطة أن تنتهز هذه الفرصة لتحيي الدور البطولي غير المحدود الذي يقوم به موظفو الأمم المتحدة في غزة، وبخاصة موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين بالشرق الأدنى (الأونروا)، وموظفي المنظمات الدولية الأخرى الذين يخاطرون بأرواحهم في سعيهم لتخفيف معاناة السكان في غزة.

يجب تطبيق أحكام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) واحترامها بالكامل. وفي هذا الصدد، ترى مالطة أن الأوضاع على الأرض تتطلب من جميع الأطراف المعنية الوفاء بما التزمت به وذلك عن طريق آلية دولية للرصد. كذلك ترى مالطة ضرورة الرجوع مرة أخرى، وبقوة، إلى العملية السلمية في الشرق الأوسط، على أساس مبادرة السلام العربية والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر أنابولس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ من أجل تسوية قائمة على وجود دولتين.

كذلك لا نزال عند اعتقادنا الراسخ بأن الوسيلة الوحيدة لإيجاد تسوية للصراع في الشرق الأوسط هي من

خلال الحوار السلمي الذي يهدف أولا وفي الأساس إلى إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا على جنب مع إسرائيل في سلام وأمان.

السيدة زيادة (لبنان): أود بداية أن أتقدم إليكم بالشكر لعقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. كما أود أن أعرب عن تأييدنا الكامل للبيانات التي أدلي بها باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

يسبق اجتماعنا اليوم، وبعبارات رئيس بلادي العماد ميشال سليمان، ”دفق الدماء البريئة وصراخ الأجساد الممزقة وحلك الدخان العاتي تجبل بها تربة غزة العزيزة“، مما يحتم علينا مسؤولية كبرى لا بد أن تكون على مستوى العدوان الإسرائيلي وفداحته، ولا بد أن يأتي اجتماعنا اليوم في سياق الجهود المبذولة لوضع حد لهذا العدوان، وتقديم الدعم للشعب الفلسطيني الشقيق، مما يحمّل الجمعية العامة مسؤولية جليلة بأن تكون منبرا للعدالة والحق. وحارسا لأحكام القانون الدولي، وأن يصدر عنها قرار يحظى بأوسع دعم وتأييد. وقد سعينا ولا نزال لتحقيق الدعم الأوسع له من أجل أن يكون لقرارنا الفعالية المطلوبة، دون أن يعني ذلك أننا مستعدون للمساومة على المبادئ والحقوق الأساسية التي كرسها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وقد رحبنا بما تضمنه مشروع القرار الذي قدمه رئيس الجمعية العامة بالدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار، والانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من غزة، وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع، والدعوة إلى تكاتف الجهود من قِبَل الأسرة الدولية للمساهمة في تخفيف وطأة الأزمة الإنسانية والاقتصادية.

لم ولن يألو لبنان جهدا في سبيل التضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق ورفع الظلم عنه وتمكينه من استعادة جميع حقوقه المشروعة، إذ اتخذت الحكومة اللبنانية قرارا بتقديم مساعدة مالية بقيمة مليون دولار أمريكي. كما شارك معالي وزير الخارجية والمغتربين السيد فوزي صلوخ في الجهود التي بذلها الوفد الوزاري العربي للتوصل إلى اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الداعي إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار وإلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة، والتخفيف من الكارثة الإنسانية في غزة.

فما كان من إسرائيل إلا الإمعان، شأنها دائما، في تحدي الشرعية الدولية وقراراتها. فأعلن رئيس وزرائها أنهم غير معنيين بالقرار، ومضت إسرائيل في عدوانها على القطاع وأهله.

كم تشبه معاناة الشعب الفلسطيني معاناة اللبنانيين من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة عليهم، وقد كان آخرها عدوان تموز/يوليه ٢٠٠٦. هذا العدوان الذي واجهه اللبنانيون في وحدتهم، وفي التزاماتهم الشرعية الدولية وقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، هذا القرار الذي أعلن لبنان ولا يزال التزامه الكامل ببنوده كافة، بينما لا تزال إسرائيل ترفض الالتزام وتنفيذ العديد من بنوده.

إن الأحداث الدامية في القطاع أكدت أن عمق المشكلة هو في استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته المخلة بمبادئ القانون الدولي، وفي تعنت إسرائيل ورفضها المضي في العملية السلمية انطلاقا من مبادرة السلام العربية التي اعتمدها القادة العرب في مؤتمر قمة بيروت عام ٢٠٠٢، وعادوا وأكدوا عليها في جميع مؤتمرات القمم المتلاحقة، وكذلك مبادئ مؤتمر مدريد والقرارات الدولية ذات الصلة، وآخرها القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). أو لم يحن الوقت الذي تتضافر فيه الجهود الدولية لوقف دوامة العنف وردع إسرائيل

عن ممارساتها المجرمة وانتهاكاتها للقانون الدولي وإلزامها على الخضوع للإرادة العربية والدولية الداعية للسلام؟

استقبل لبنان منذ ساعات قليلة معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون الذي يقوم بزيارة إلى المنطقة يحمل خلالها السلام عنوانا، فأكد له لبنان ترحيبه به ممثلا للشرعية الدولية وقيّما على بذل الجهود الحميدة لإيجاد حلول للأزمات التي تعصف بالعالم، وما أكثرها. ولعل الشرق الأوسط يشهد واحدا من أقدم هذه الصراعات وأشدها فتكا بالإنسان وبمبادئ القانون الدولي. كما أكد له لبنان التزامه بالشرعية الدولية وكافة القرارات الصادرة عنها كوسيلة لحل التراعات، مشددا على أهمية دعم كافة المبادرات الهادفة إلى تحقيق وقف فوري لإطلاق النار ووضع حد لواحدة من أكبر الكوارث الإنسانية. وأكد تطلع لبنان إلى أن تكون الأمم المتحدة على مستوى المهام المناطة بها بموجب الميثاق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة ميغليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): في البدء يود وفدنا التعبير عن تضامنه مع المدنين في غزة وبعض المدن الإسرائيلية الذين يتحملون وطأة هذا الصراع المرير.

وينتهز وفدنا هذه الفرصة ليتمنى للأمين العام التوفيق في مهمته الهادفة إلى تسريع الجهود الدبلوماسية المشتركة وكفالة وصول المساعدات الإنسانية العاجلة لمن يحتاجون إليها.

والكرسي الرسولي يطالب بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير، والذي يدعو إلى وقف إطلاق النار الفوري والدائم، وإلى إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق. وخلال الأيام القليلة الماضية، شهدنا فشلا عمليا من جانب جميع الأطراف في احترام التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية. وفي سياق هذا القرار، ندعو جميع الأطراف إلى التقيد التام بأحكام القانون الإنساني الدولي من أجل ضمان حماية المدنيين.

إن التاريخ المشوب بالاضطرابات لحوالي ستين عاما من تعايش الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني قد اتسم بمسلسل طويل من الصراع، ولكنه شهد أيضا حوارات، بما في ذلك اجتماعات مدريد، واتفاقات أوسلو، ومذكرة نهر واي، وعملية السلام التي تديرها المجموعة الرباعية، وخارطة الطريق، ومؤتمر أنابوليس، وما انبثق عنها من حل الدولتين. ولكن للأسف، فشلت حتى الآن الجهود الكثيرة لتحقيق السلام بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

ويلاحظ وفد بلادي أن تلك الجهود الكثيرة قد فشلت نتيجة لغياب الإرادة السياسية الشجاعة والمتسقة بما يكفي لتحقيق السلام لدى كل الأطراف، وفي آخر المطاف عدم الاستعداد للتعاون في تحقيق سلام عادل ودائم.

وتقع على عاتق الأمم المتحدة المهمة الصعبة لدفع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار، وتمهيد السبيل إلى المفاوضات والاتفاقات بينهما، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية. وبصفة خاصة، تستطيع الجمعية العامة أن تساعد أطراف الصراع على اكتشاف أنماط جديدة لتحقيق السلام، تلك الأنماط التي تقوم على القبول والتعاون المتبادلين في ظل التنوع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذه الجلسة. وسوف نعلق الجلسة لفترة وجيزة حتى يتسنى للرئيس العودة إلى مقعد الرئاسة.